الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقريـر لجنـة

الفلاحة والامن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق التعاون التقني بعنوان سنة 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية المانيا الاتحادية

(عدد 2015/78)

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 26 جانفي 2016.
- **الوثائق المرفقة بالمشروع:** وثيقة شرح الاسباب ونص الإتفاقية
- **تاريخ انتهاء الاشغال:** 03 فيفري 2016.

رئيس اللجنة: الهادي صولة

نائب رئيس اللجنة: محمد الهادي قديش **مقررة اللجنة:** إكرام مولاهي

مقررن مساعدين: الزهير الرجبي & فيصل التبيني

نظر اللجنة

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 26 جانفي 2016

- جلسات اللجنة:

- جلسة يوم 03 فيفري 2016: نقاش،

- **تاريخ إنهاء الاشغال:** 03 فيفري 2016

رئيس اللجنة: الهادي صولة

مقررة اللجنة: إكرام مولاهي

أولا: تقديم مشروع القانون

تمّ يوم 2015/09/11 بتونس إبرام اتفاق للتعاون التقني بعنوان سنة 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الإتحادية. ويتوّج هذا الاتفاق المفاوضات الحكومية التي دارت بين الجانبين خلال الدورة الثامنة للجنة التفكير والمتابعة حول التعاون المالي والتقني التي انعقدت يومي 18 و19 فيفري 2014 ببرلين والتي تمّ خلالها تحديد المشاريع ذات الأولوية التي سيتولى الجانب الألماني الالتزام برصد تمويلات لها في شكل مساهمات مالية لوضعها حيز التنفيذ في إطار التعاون الفني.

وينصّ اتفاق التعاون التقني لسنة 2013 على التزام الحكومة الألمانية بتوفير الخدمات الخاصة بالموارد البشرية (الخبراء) والتجهيزات، وعند الاقتضاء مساهمات مالية، ذات قيمة جملية تقدر بـ 21 مليون أورو لإنجاز المشاريع التالية:

1. التصرف المندمج في الموارد المائية (GIRE) في إطار تنمية المناطق الريفية – برنامج المياه (قيمة التمويل 4 مليون أورو – الجهة المنتفعة وزارة الفلاحة).
2. النهوض بالفلاحة المستدامة والتنمية الريفية (قيمة التمويل 5 مليون أورو – الجهة المنتفعة: وزارة الفلاحة).
3. دعم اللامركزية (قيمة التمويل 1 مليون أورو).
4. دعم تطوير سوق للمنظومات الشمسية الصغرى والمتوسطة (قيمة التمويل 4 مليون أورو – الجهة المنتفعة: وزارة الطاقة والمناجم).
5. مشروع "صندوق تمويل الدراسات والخبراء" Fonds d'études et d'experts (قيمة التمويل 1 مليون أورو).
6. صندوق الاستشارات في السياسة الهيكلية والعامة، (قيمة التمويل 4 مليون أورو).
7. تنمية الكفاءات في مجال ضمان جودة التصدير (قيمة التمويل 2 مليون أورو – الجهة المنتفعة: وزارة الصناعة).

تفوض الحكومة الألمانية الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتنفيذ مشاريع التعاون الفني في إطار التعاون من أجل التنمية، وتعمل هذه الوكالة تحت إشراف الوزارة الفدرالية للتعاون الاقتصادي والتنموي BMZ.

يتمّ تمويل هذه المشاريع كليا من قبل الجانب الألماني في شكل مساهمات مالية. وتنفذ هذه المشاريع بالتنسيق التام مع الجهات التونسية المنتفعة. ويتمّ ضبط التفاصيل الخاصة بالالتزامات المالية المخصصة لهذه المشاريع وكذلك المطلوب توفيرها والالتزامات الواجب التعهد بها، في عقود تنفيذ أو عقود تمويل، يتمّ إبرامها بين الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والمؤسسات التونسية المكلفة بإنجاز هذه المشاريع.

إنّ الموافقة على اتفاق التعاون التقني المعروض سيمكن لاحقا من دخول العقود الواردة ضمنه حيّز التنفيذ دون خضوعها إلى أي إجراءات مصادقة باعتباره يشكل اتفاقا إطاريا لكل المشاريع المبيّنة أعلاه مما سيمكن من التخفيف من الإجراءات الخاصة بتفعيل التعاون الفني بين البلدين ويسرّع في نسقه ويقلص من مدة إنجازه.

ويخضع هذا الاتفاق كذلك إلى أحكام اتفاقية التعاون التقني بين الجمهورية التونسية وجمهورية ألمانيا المبرمة بتونس بتاريخ 23 أفريل 1970 والتي دخلت حيز التنفيذ بمقتضى القانون عدد 54 72 المؤرخ في 29 جويلية 1972.

وتبعا لأحكام اتفاق التعاون التقني المذكور، تلتزم حكومة الجمهورية التونسية بإعفاء التجهيزات والسيارات والأمتعة ومواد التجهيز إضافة إلى قطاع الغيار المسلمة بأمر من حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية في إطار إبرام وتنفيذ العقود المشار إليها من التراخيص والمعاليم الديوانية وأداءات الموانئ والتوريد أو التصدير والأداءات العمومية الأخرى، إضافة إلى إعفاء الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ من كل الضرائب والأداءات العمومية المستوجبة بالجمهورية التونسية والتي لها علاقة بإبرام وتطبيق عقود التنفيذ أو عقود التمويل. كما تلتزم حكومة الجمهورية التونسية من جهة أخرى بوضع ميزانية مستقلة ومبوبة من أجل ضمان تواصل تنفيذ مختلف المشاريع المذكورة، وتخضع هذه العقود إلى التشريع الجاري به العمل في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

ثانيا: أعمال اللجنة

نظرت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والصيد البحري والبيئة في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 03 فيفري 2016، حيث تم عرض الفصل الوحيد لمشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب المتعلقة به. مع العلم أن الحكومة قد طلبت استعجال النظر في مشروع هذا القانون.

وخلال النقاش، سّن السادة النواب التعاون التونسي الالماني الذي يعود إلى السبعينات والذي تدعّم بعد ثورة الحرية والكرامة مؤكدين أن جمهورية ألمانيا الاتحادية تعتبر من أهم الدول التي ساندت تونس في مرحلة الانتقال الديمقراطي. حيث تطور التعاون من أجل التنمية بين البلدين بفتح مكتب محلي بالبلاد التونسية للمؤسسة الألمانية للقرض من أجل الإعمار خلال سنة 2013، ومبادرة جمهورية ألمانيا الاتحادية بتحويل جزء من ديون تونس التي تقدر بـ 30 مليون أورو إلى استثمارات في مشاريع ذات أولوية مثل الفلاحة والبيئة.

ولمزيد التعمق في دراسة هذا المشروع، طلبت اللجنة مدّها بمعطيات إضافية حول المشاريع التي سيتم تمويلها بمقتضى هذا الاتفاق خاصة وأن وثيقة شرح الأسباب لم تأت على كل البيانات المتعلقة بها. وفي ما يلي أهداف ومكونات هذه المشاريع:

1 **برنامج التصرف المندمج في الموارد المائية (GIRE) في إطار تنمية المناطق الريفية – برنامج المياه ((قيمة التمويل 4 مليون أورو في شكل هبة).**

يهدف برنامج التصرف المندمج في الموارد المائية في إطار تنمية المناطق الريفية إلى دعم الحكومة التونسية في مجال المحافظة على الموارد المائية وإدارة الطلب على المياه، وذلك بإرساء مقاربة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار مسألتي التنمية الريفية وتحسين ظروف عيش متساكني الأرياف. وتتولى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمؤسسات الراجعة لها بالنظر تنفيذه. وينتفع هذا البرنامج الذي يمتد إنجازه على عدة سنوات، بتمويلات في شكل قروض من قبل المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار KFW.

وسيخصص التمويل المرصود في إطار التعاون الفني (04 مليون أورو) إلى تدعيم قدرات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (مكتب التخطيط والتوازنات المائية) في هذا المجال ومساعدتها على تنظيم منتدى حول المياه بولاية القيروان بالتعاون مع جميع الجهات المتدخلة بالجهة لوضع برنامج نموذجي للتصرف المندمج في الموارد المائية وإدراج المقاربة التي سيتم اعتمادها في الغرض ضمن الإستراتيجية الوطنية للمياه.

2 **النهوض بالفلاحة المستدامة و التنمية الريفية (قيمة التمويل 5 مليون أورو. الجهة المنفعة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري).**

يهدف هذا المشروع الذي سيتم انجازه بالتعاون بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (إدارة الدراسات التنمية الفلاحية) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، إلى وضع أسس فلاحة ذات مردودية اقتصادية عالية ومستدامة بيئيا ببعض جهات البلاد التي سيتم اختيارها للغرض. وسيتم

في هذا الإطار إنجاز جملة من المشاريع من بينها مشروع تثمين التربة قصد تحسين جودة المنتوجات الفلاحية. ويمتد انجاز هذا المشروع على ثلاث سنوات.

3 دعم اللامركزية (قيمة التمويل 1 مليون أورو).

يندرج هذا المشروع في إطار تطبيق أحكام الدستور الذي يكرس مبدأ اللامركزية ويهدف إلى تقديم المعونة الفنية للجهات التونسية المعنية لمساعدتها على وضع الإطار المؤسساتي والإجراءات المناسبة لاعتماد لامركزية متوازنة و تشاركية والإعانة على وضع مسار توافقي على المستوى الجهوي.

وفي هذا الإطار سيتم تنظيم جملة من الندوات والملتقيات بمختلف الجهات حول المقاربة اللامركزية والتنمية التشاركية.

4 دعم تطوير سوق للمنظومات الشمسية الصغرى والمتوسطة (قيمة التمويل 4 مليون أورو. الجهة المنفعة وزارة الطاقة والمناجم).

يهدف هذا المشروع إلى دعم البرامج الوطنية للتحكم في الطاقة من خلال التشجيع على إنتاج الطاقة باعتماد المصادر البديلة لاسيما الطاقة الشمسية.

وقد تم تخصيص تمويلات بقيمة 4 مليون أورو في إطار التعاون التقني التونسي الالماني للنهوض بسوق المنظومات الشمسية من خلال تقديم المعونة الفنية لتوفير الخدمات الضرورية لفائدة القطاع الخاص لتشجيع الاستثمار في هذا المجال الواعد باتجاه تحقيق الانتقال الطاقي.

5 مشروع "صندوق تمويل الدراسات والخبراء" Fond d'Études et d'Experts (قيمة التمويل 1 مليون أورو).

تم إحداث هذا الصندوق من قبل وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الالمانية (BMZ) التي تتولى تمويله بصفة دورية. وتستغله المؤسسة الالمانية للقروض من أجل إعادة الإ عمار (KfW) أو الوكالة الالمانية للتعاون الدولي (GIZ) عند الاقتضاء لتمويل بعض الدراسات التكميلية في إطار إنجاز مشاريع التعاون المالي والتقني أو تكليف خبراء للقيام ببعض المهام الإضافية في الغرض.

6 صندوق الاستشارات في السياسة الهيكلية والعامة. (قيمة التمويل 4 مليون أورو).

تم إحداث صندوق مرن (Fond flexible) من قبل وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الالمانية (BMZ). ويتضمن هذا الصندوق تمويلات إحطياطية بقيمة 4 مليون أورو يُمكنُ استغلالها لتمويل بعض الدراسات والاستشارات التي تتعلق بمشاريع التعاون التقني التي يتّفق الجانبين على إنجازها.

7- تنمية الكفاءات في مجال ضمان جودة التصدير(قيمة التمويل 2 مليون أورو الجهة المنفعة وزارة الصناعة).

يتم انجاز هذا المشروع بالتعاون بين المعهد الالماني للمترولوجيا من جهة والمخبر المركزي للتحاليل والتجارب و المجلس الوطني للاعتماد و الوكالة الوطنية للمترولوجيا من جهة أخرى. ويهدف هذا المشروع إلى تطوير الكفاءات التونسية في مجال المترولوجيا الصناعية والنهوض بهذا المجال في تونس وتأهيله قصد اكتساب القدرة على توفير خدمات مترولوجية عالمية لفائدة قطاع الصناعة في تونس.

ويعمل هذا المشروع على مواصلة دعم الكفاءات والخبرات التي تم اكتسابها في إطار مشروع "دعم التنافسية من خلال تطوير الكفاءات في مجال المترولوجيا الصناعية" الذي تم انجازه في الفترة 2009 2014. وسيتم في هذا الإطار وضع برامج تكوين في مجال المترولوجيا عامّة وتطوير المترولوجيا الكيميائية خاصة.

وتطرق السادة النواب إلى الإطار القانوني للتعاون المالي التونسي الألماني والذي يخضع للإجراءات التالية:

- إبرام بروتوكول مالي إطاري يضبط قائمة المشاريع التي وافق الجانب الالماني على تمويلها والتي يتم الاتفاق عليها كل سنة خلال انعقاد لجنة التفكير والمتابعة وتهم هذه المشاريع خاصة قطاع المياه والبيئة.

علما وأن اللجنة قد تعهدت بدراسة هذا البروتوكول وتم عرضه على أنظار الجلسة العامة التي صادقت عليه بتاريخ 19 جانفي 2016.

- إبرام بروتوكول يضبط قائمة المشاريع التي ستمول بهبات من ألمانيا وذلك في إطار التعاون الفني،

ويتم عرض البروتوكولين على المصادقة التشريعية.

وفي مرحلة ثانية يتم إبرام اتفاقيات تطبيق لكل مشروع مع البنك الالماني KFW والتي تنص على الشروط المالية لكل قرض (نوعية القرض، نسبة الفائدة، مدة السداد وجدول السداد) و اتفاقيات الترفيع في مبالغ المشاريع الممولة من الحكومة الالمانية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة لا تخضع لمصادقة مجلس نواب الشعب.

وأكّد السادة النواب على ضرورة الاستفادة القصوى من الفرص التي يوفرها التعاون مع جمهورية ألمانيا الاتحادية خاصة في مجالات دعم الاستثمار الخاص والتطور التكنولوجي ونجاعة

دارة. ودعوا إلى ضرورة إحكام التصرف في الهبات الممنوحة بحكم اشتراط الجانب الالماني تحويلها إلى قروض في حالة استعمالها في غايات مخالفة للاتفاق والحرص على تنفيذ المشاريع في اجالها.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون المعروض وهي توصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

رئيس اللجنة	مقررة اللجنة
الهـ ا ويصولة	إكـرام مولاهـي

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

مشروع قانون يتعلق بالموافقة

على اتفاق التعاون التقني بعنوان سنة 2013

بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية المانيا الاتحادية

(عدد 2015/78)

فصل وحيد:

تمت الموافقة على اتفاق التعاون التقني بعنوان سنة 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية المانيا الاتحادية المبرم بتونس في 11 سبتمبر 2015.